**1.تعريف المؤسسة الإقتصادية:**

للمؤسسة عدة تعاريف نذكر من أهمها:

* **التعريف القانوني:** على أساس أن المؤسسة تنشط في إطار قانوني معين من خلال تحديد ما لها من حقوق وما عليها من واجبات، فقد ذهبت بعض التعاريف إلى إعتبار أن للمؤسسة الإقتصادية صيغة اعتبارية مستقلة وتحمل اسما مستقلا ولها مميزاتها المستقلة ونظامها الخاص بهاولها حسابها المصرفي كما لها خطتها الخاصة بها وهذا الكيان الـ القانوني الضروري والهام لتحديد حقوق وواجبات المؤسسة تجاه محيطها الخاص والعام أو الداخلي والخارجي بكل مكوناته.[[1]](#footnote-1)
* **التعريف الإقتصادي** وبالنظر إلى وصف المؤسسة بأنها مؤسسة إقتصادية، على غرار الأوصاف الأخرى التي نعتت بها المؤسسة كالمؤسسة الإجتماعية أي العائلة والمؤسسة العسكرية أي الجيش والمؤسسة السياسية أي الحزب والمؤسسة الدينية أي المسجد، ..... عرفت بعض المصادرالمؤسسة الإقتصادية بأنها عميل اقتصادي يقوم بنشاط اقتصادي ذوطابع صناعي أو تجاري أو خدمي، فهي تعتبر هيكل عضوي متكامل مكون من مجموعة عناصر مادية وبشرية ومالية تترابط مع بعضها البعض بشكل متكامل لتشكيل هيكل اقتصادي، ومنه فإن المؤسسة تعتبر نظام متكامل مشكل من مجموعة عناصر : البشر والمال، والمادة وهي ذات تأثير متبادل فيما بينها.[[2]](#footnote-2)
* تعرف المؤسسة كمنظمة إقتصادية وإجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني.[[3]](#footnote-3)
* تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول مزج الوسائل البشرية المالية المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف.[[4]](#footnote-4)
* المؤسسة منظمة تختص في إنتاج ،تبادل توزيع السلع والخدمات التي تحتوي على إمكانيات مادية، مالية وبشرية بحيث تعمل من أجل تحقيق الهدف الذي أنشأت أجله.[[5]](#footnote-5)

**2. أبعاد المؤسسة:**

للمؤسسة الإقتصادية اليوم وعبر تطورها الهائل ونموها المتعاظم وأهميتها المتزايدة عدة أبعاد تصل إليها بكل مكوناتها البشرية والمالية والمادية نذكر منهم: [[6]](#footnote-6)

* **البعد الإنتاجي - الإقتصادي:** الذي نعني به إنتاج السلع والخدمات بكل أنواعها التي تلبي جميع حاجيات الفرد والمجتمع، لذلك فإن البعد الإقتصادي هو بعد منظور مشاهد ملموس نستشفه من خلال وظائف المؤسسة المتعددة.
* **البعد الإجتماعي - الإنساني:** تعتبر المؤسسة وحدة بشرية منظمة تجمع العديد من الأفرادالمختلفة مستوياتهم الإجتماعية والمتباينة مشاربهم التعليمية، حتىتنصهر جميعها في بوتقة هذه المؤسسة لكي تكون لنا وحدة اجتماعية إنسانية متناسقة تعمل على تحقيق أهداف المؤسسةوخدمة الإنسان والمجتمع ككل.
* **البعد الأمني السياسي:** إن المؤسسة من خلال توظيفها للأفراد وتموينها بالحاجاتوتوفيرها للمنتجات وتحقيقها للمتطلبات المادية من سلع وخدماتفهي تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وهي بالتاليتساهم في توفير شروط النمو والتنمية الاقتصاديين.
* **البعد الرياضي - الثقافي:** لا يمكن إغفال البعد الثقافي والرياضي من المشهد العام للمؤسسة الاقتصادية، فهي تساهم في ربط عدة ثقافات مختلفة بين عامليها وموظفيها وزبائنها ومورديها ومموليها وممونيها ومنافسيها كذلك ومن خلال رعايتها للرياضة فهي تساهم في تطورها .
* **البعد الدولي - العالمي:** المؤسسة الإقتصادية من خلال علاقاتها في الداخل والخارج ومن خلال جمعها للكثير من الجنسيات سواء كملاك أو مسيرين أو عاملين أو وكلاء معتمدين فهي تساهم في ربط الشعوب والدول ومنه فهي تساهم في إزالة الحواجز النفسية بين الحكومات وعليه فهي تعمل على تطور التعاون الدولي وتحقيق السلم العالمي.

**3. خصائص بيئة المؤسسة من خلال التفاعل :**

**- التفرد أو التميز:** فبيئة المؤسسة (س) تختلف عن بيئة المؤسسة (ص) سواء كانت هذه البيئة داخلية أو خارجية، حتى وإن لم يختلفا في نوع المتغيرات فإن التباين سيكون بالضرورة في درجة تأثير هذه المتغيرات على كل منها . - الطبيعة المتغيرة أو الديناميكية للبيئة، أي عدم ثباتها.

**- صعوبة السيطرة أو التحكم في المتغيرات البيئية** حتى وإن كان من الممكن التأثير فقط على بعض هذه المتغيرات ، فالتغيرات السياسية والاقتصادية مثلا فيمكن التنبؤ ببعضها والتأثير النسبي في البعض الآخر ، أما السيطرة الكاملة فهي من الصعوبة بمكان.

**- التأثير المتبادل بين المتغيرات البيئية،** فالعوامل السياسية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية لدرجة أنه قد يصعب الفصل بين درجات تأثير هذه المتغيرات في بعضها البعض.[[7]](#footnote-7)

وبصفة عامة فان التحليل البيئي يتطلب القيام بعدة خطوات من أهمها: [[8]](#footnote-8)

1 - تحديد وتعريف القطاعات البيئية والمتغيرات الخاصة بكل قطاع من القطاعات المطلوب دراستها أو تحليلها، ثم تكوين خلفية علمية من خلال مراجعة الدراسات والبحوث السابقة عن هذه القطاعات بما تحتويه من متغيرات.

2- التأكد من توافر المعلومات البيئية أو إمكانيات توفيرها وتحديد طرق وأساليب جمعها.

3 - تحديد و اختيار المؤشرات التي سوف تستخدم في التحليل سواء كانت مؤشرات ترتبط بالبيئة الداخلية أو بالبيئة الخارجية العامة والخاصة.

4- القيام بالتحليل وتفسير النتائج ووضعها في صورة مناسبة للاستخدام.

5 - بناء السيناريوهات أو بدائل الاختيارات الإستراتيجية.

وهناك عدة أنواع لبيئة المؤسسة حسب درجة التغير وعدم التأكد:

**- البيئة الساكنة (العشوائية) :** وهي البيئة التي يصعب تحديد مكوناتها ومتغيراتها ، كما يصعب توصيف وتحديد اتجاهاتها، وبهذا يجب على الإدارة أن تتوافر على مجموعة من البدائل ، وعدم الاطمئنان لسكون البيئة.

**- البيئة الساكنة وبها تكتلات** وهي البيئة التي تتميز بوجود عدد محدد من المنظمات المتشابهة والعملاقة، والتي تتفاعل مع بعضها وتنسق فيما بينها لتحقيق مصالحها، ويمكن تقدير اتجاهات أهم المواقف والمتغيرات البيئية، وهي لا تتصف بالاضطراب الشديد، وتتوافر على الحد الأدنى من السكون.

**- البيئة المضطربة** وهى امتداد للبيئة السابقة غير انه يوجد بها تكتلات مع وجود المعلومات وبيانات لدى المنظمات عن بعضها البعض، يتطلب هذا النوع من المنظمات أن تكون على قدر عال من المرونة والقدرة على الاستجابة والتكيف.

**- البيئة الصاخبة** وهي تمثل امتداد للبيئة المضطربة، والاتجاه نحو مستوى الديناميكية والتعقيد، حيث تتزايد وتتعقد المخاطر، واحتمالات تعرض المنظمة لها بدرجة كبيرة، ومن ثمة تفرض مثل هذه البيئة على عال من المنظمة أن تولي جهدا أكبر للمتابعة الدقيقة والمنتظمة.[[9]](#footnote-9)

كما للمؤسسة عدة خصائص أخرى تتمثل في:[[10]](#footnote-10)

أولا، هي وحدة اقتصادية تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة أي كيانا مستقلا تتحصل من محيطها على مختلف الموارد التي تحتاج إليها لتقوم بعملية الإنتاج التي تدر عليها دخلا (قيمة مضافة) يوزع جزء منها على العوامل التي ساهمت في إنتاجها؛

،ثانيا هي هيكل منظم أي مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض ومنظمة من أجل تحقيق أهداف معينة. يُجسد هذا الهيكل من خلال هيكل وظيفي يحدد مختلف الوظائف والمسؤوليات في المؤسسة كما أنها تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار.

**3. دور المؤسسة الاقتصادية**

للمؤسسة دور كبير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي:[[11]](#footnote-11)

**-الدور الاقتصادي:** تسمح المؤسسة بـ:

- توفير السلع والخدمات من أجل تلبية حاجات المستهلكين؛

-تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار مما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل؛

- المساهمة في التطور التكنولوجي عن طريق تطوير ودعم البحوث من أجل تحسين النوعية وزيادة الإنتاج؛

-تحقيق الربح لأنه لا يمكن أن تستمر المؤسسة في الوجود دون تحقيق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى المنافسة.

**الدور الاجتماعي:** يظهر دور المؤسسة من الناحية الاجتماعية في:

- تحسين مستوى معيشة السكان عن طريق ضمان مستوى مقبول من الأجور؛

-القضاء على الآفات الاجتماعية نتيجة القضاء على البطالة؛

-تحسين المستوى العلمي والعملي للعمال من خلال الدورات التكوينية؛

- إقامة أنماط استهلاكية معينة من خلال التأثير في عادات وأذواق المستهلكين وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة الإشهار والدعاية؛

-توفير تأمينات ومرافق للعمال مثل التأمين الصحي ضد حوادث العمل التقاعد بالإضافة إلى مزايا أخرى مختلفة.

**4.تصنيفات المؤسسة**

يوجد تنوع كبير في تصنيف المؤسسات ، ولكن عموما يتم تصنيفها حسب أربعة معايير، وهي : حسب طبيعة النشاط، والأهمية والشكل القانوني، ومصدر الأموال.

**1.4 تصنيف المؤسسات حسب المعايير الاقتصادية:**

* **حسب طبيعة النشاط:**

تصنيف المؤسسات في شكل قطاعات، وعددها ثلاثة ، وهي القطاع الأولي والقطاع الثانوي و أخيرا قطاع الخدمات ، وهذه القطاعات ، يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية حسب الاحتياجات ، والأغراض من ذلك، وتقسم عموما إلى مجموعات محددة بدقة حسب المنتوجات السلع والخدمات المعدة من طرف المؤسسة. المحاسبة الوطنية الجزائرية، تصنف المؤسسات إلى قطاعات مؤسساتية، وتنظمها حسب نشاطها إلى ثلاثة حالات:[[12]](#footnote-12)

* **في شكل قطاعات :** وهي مجموعة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الرئيسي.
* **في شكل فروع:** تصنيف محاسبي لكل وحدات الإنتاج التي تنتج نفس المنتوج.
* **في شكل شعب تشمل الشعبة جميع النشاطات** من الأعلى المواد الأولية، إلى الأسفل (التسويق) والتي تشارك في خلق المبيعات لبعض أنواع المنتوجات.
* **حسب الأهمية (La dimension )**

حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بطرق مختلفة، باستعمال عدة معايير أهمها عدد العمال ورقم الأعمال السنوي والقيمة المضافة والأرباح المحققة وقيمة التجهيزات الإنتاجية إلخ، ولكن المعايير الأكثر استخداما تتمثل في رقم العمال، والقيمة المضافة.

* **عدد العمال :** يسمح هذا المعيار بالتمييز بين المؤسسات الصغيرة **( TE : Tres petites entreprises)،** والتي توظف ما بين 10 و 500 عامل والمؤسسات الكبرى التي توظف أكثر من 500 عامل.
* **رقم الأعمال :** يعطينا هذا المعيار فكرة عن أهمية العمليات التجارية للمؤسسة أو المجموعة مع زبائنها.
* **القيمة المضافة :** تشكل القيمة المضافة المقياس الحقيق للقيمة التي تم خلقها من طرف المؤسسة، ويعد هذا المعيار أكثر دلالة من معيار رقم الأعمال من الناحية النظرية**.**
* **نتيجة الاستغلال (EBE) :** وهو الفائض المحقق من طرف المؤسسة ، قبل انتقاص كل من رأس المال التقني والتمويل.

**2.4 تصنيف المؤسسات حسب المعايير القانونية**

تصنف المؤسسات حسب الشكل القانوني كما يلي:[[13]](#footnote-13)

- مؤسسات الأفراد الشخصية القانونية للمؤسسة تتطابق مع شخصية رجل الأعمال.

-شركات الأشخاص وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها لمجموعة من الأفراد.

- شركات رؤوس الأموال : وتتمثل في شركات المساهمة.

-الشركات ذات المسؤوليات المحدودة: تتمثل فيما يلي

**- La SARL : société à responsabilité limité.**

**- L'EURL: entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée.**

هذا الشكل القانوني يسمح لرجال الأعمال بإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة، بموجبها تقوم بوظائف مختلفة في نفس الوقت، كسلطة الإدارة والجمعية العامة.

**3.4 تصنيف المؤسسات حسب ملكية رأس المال:**

ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسات بشكل ملكيتها ، على اعتبار أن شكل الملكية، هو المحدد لنمط القوانين والأنظمة التي تحكم إجراءات وقواعد تسييرها وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى نوعين هما :

-**المؤسسات الخاصة :** وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكية الأموال فيها لفرد أو لمجموعة من الأشخاص ، كشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة.

**-المؤسسات العامة والمختلطة** وهي مؤسسات ذات طبيعة قانونية مختلفة وتتمثل فيما يلي:

**-المؤسسات العامة** وهي التي تعود ملكيتها للدولة كالشركات الوطنية والمحلية.

**-المؤسسات المختلطة** وهي التي تشترك الدولة أو أحد هيئاتها مع الأفراد في ملكية الأموال وفي سلطة القرار.

إضافة إلى ما تقدم ذكره من أنواع للمؤسسات، هناك مؤسسات وجمعيات تنشط في المجتمع ، ولكن هدفها لا يتمثل في تحقيق الربح، فهي قد تأسست من أجل مساعدة بعض الفئات في المجتمع في بغض القطاعات، ويعتبر التضامن والعلاقات الإنسانية والاجتماعية محور اهتماماتها، وتتمثل هذه المؤسسات في التعاونيات (**Coopératives**) ، والشركات التبادلية ( **Mutuelles**)، إضافة إلى مؤسسات الإدماج**.(Les entreprises d'insertion)**

1. عبد اللطيف بلغرسة، فاطمة الزهراء عنان(2021): **المجتهد في إقتصاد المؤسسة-محاضرات ميسرة برسومات مفسرة وأعمال موجهة،** الجزائر، ص16. [↑](#footnote-ref-1)
2. المرجع نفسه، ص 17. [↑](#footnote-ref-2)
3. عبد الرزاق بن حبيب(2015): **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 28. [↑](#footnote-ref-3)
4. محمد بوشريبة(2022): **الدليل في مبادئ تسيير المؤسسات**، ألفا للوثائق، الجزائر، ص11. [↑](#footnote-ref-4)
5. المرجع نفسه، ص 11. [↑](#footnote-ref-5)
6. عبد اللطيف بلغرسة، فاطمة الزهراء عنان، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 29-30. [↑](#footnote-ref-6)
7. حسان بويعاية، الهاشمي بن واضح، حسين الأمين شريط(2022): **مراجعة الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، ص54. [↑](#footnote-ref-7)
8. المرجع نفسه، ص 55. [↑](#footnote-ref-8)
9. حسان بويعاية، الهاشمي بن واضح، حسين الأمين شريط، المرجع السابق، ص- ص: 55-56. [↑](#footnote-ref-9)
10. محمد بوشريبة، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 12-13. [↑](#footnote-ref-10)
11. المرجع نفسه، ص- ص: 13-14. [↑](#footnote-ref-11)
12. محمد مصطفى نعمات(2022): **إدارة المؤسسات العامة**، الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص- ص: 60-62. [↑](#footnote-ref-12)
13. محمد مصطفى نعمات، المرجع السابق، ص- ص: 61-62. [↑](#footnote-ref-13)